



«النفط الكويتي» يرتفع إلى 71.7 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 34 سنتاً ليبلغ 71,70 دولاراً بزيادة 0,4٪، وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.



500 ألف برميل للتحميل 26 يوليو المقبل الكويت تطرح أول عطاء بيع خام خفيف ممتاز

النفط ستتراوح في الفترة المقبلة بين 65 و70 دولاراً للبرميل لتتخفف عن السعر الحالي الذي يدور حول 75 دولاراً للبرميل.

قال مصدران مطلعان بقطاع النفط أمس، إن مؤسسة البترول الكويتية طرحت أول عطاء لبيع نوع جديد من النفط الخام في آسيا، وفقاً لـ«رويترز».

وقال أحد المصدرين إن المؤسسة عرضت 500 ألف برميل من خام الكويت الخفيف الممتاز للتحميل يومي 26 و27 يوليو، وذكر المصدر أن مؤسسة البترول الكويتية تطلب عروضاً بعلاوة سعرية عن متوسط تقييمات خامي عمان ودبي على منصة بلاتنس.

وأشارت توقعات بعض المحللين النفطيين والمختصين إلى أن أسعار



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

500 مليون دولار من البنوك المحلية لتمويل مشروع استيراد الغاز المسال في الزور

توقيع أكبر تمويل بنكي بالكويت في 2018 بقيادة «الوطني» و«بيتك»



أحمد مغربي

وافتتحت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك) عقد التمويل البنكي المحلي والخارجي لمشروع استيراد الغاز المسال التابع للشركة وذلك بقيمة 2,3 مليار دولار، وتم اختيار كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي (بيتك) لقيادة التمويل المحلي للمشروع بقيمة 500 مليون دولار ليتولى «الوطني» إدارة التمويل من البنوك التقليدية فيما يدير «بيتك» التمويل من المصارف الإسلامية.

ووفقاً لمصادر نفطية مسؤولة لـ«الانباء» فإن شركة «كبيك» وقعت مؤخراً عقود تمويل مشروع استيراد الغاز حيث مثل الشركة في توقيع العقود رئيس مجلس الإدارة حمزة بخش، مشيرة إلى أنه تم تسلم الشريحة الأولى للتمويل خلال اليومين الماضيين، عقب استئصال مؤسسة البترول الكويتية العقود وتسلم الشرائح التمويلية الأولى.

وذكرت أن كل البنوك المحلية التقليدية والإسلامية شاركت في التمويل المحلي وذلك بنسب تمويلية مختلفة. وفيما يخص التمويل الخارجي للمشروع، أفادت المصادر بأن بنك الكويت الوطني قاد التحالف العالمي من البنوك وشركات ضمان الصادرات الكورية الجنوبية بقيمة تناهز مليار دولار، حيث قامت وكالة ائتمان الصادرات بالاتفاق مع الجانب الكويتي والمصارف العالمية وقنوات التمويل الأخرى المشاركة في عملية

نحو مليار دولار من البنوك العالمية بقيادة «الوطني»

تسلم الشريحة الأولى من القرض الملياري لتسريع وتيرة التنفيذ

كل البنوك المحلية التقليدية والإسلامية تشارك في التمويل

التمويل لإبرام عقود التمويل الخارجي. وقالت إن إجمالي تكلفة المشروع يقدر بنحو مليار دينار ما يعادل 3,3 مليارات دولار منها 30٪ تمويل ذاتياً من مؤسسة البترول (نحو مليار دولار) و2,3 مليون دولار اقتراضاً كاملاً بنسبة 70٪ من قنوات التمويل المختلفة سواء كان (محلياً أو عالمياً).

ويعتبر مرفأ استيراد الغاز المسال ركناً أساسياً في خطط التوسع المتزايد للطاقة والقطاعات ذات الصلة في الكويت، وسيكون المرفأ ملكاً لشركة «كبيك»، وذلك عقب انتقال ملكيته وإدارته من شركة البترول الوطنية الكويتية، ويعد المشروع من المشاريع الاستراتيجية التي بدأت الكويت في تنفيذها لاستيعاب كميات الاستيراد المستقبلية من الغاز الطبيعي المسال خلال

فترات الصيف لتكون بديلاً عن مرفأ استيراد الغاز الثقيلة التي تستخدم لفترات مؤقتة من خلال التاجر في مصفاة الاحمدي من شركات ومؤسسات خارجية لتقليص الكلفة المالية. ويتم حالياً تنفيذ مرفأ المشروع في الجهة البحرية لمشروع مصفاة الزور بجانب ميناء تحميل الكبريت للمصفاة على مساحة 725 ألف متر وتبعد عن الساحل بنحو 700 متر.

وسيتم في إطار المشروع إنشاء مرفأ بحري يتسع لسفینتين بأحجام تتراوح بين 122 ألف متر مكعب و266 ألف متر مكعب. وحول تطور الأعمال حالياً في مشروع استيراد الغاز قالت المصادر أنه من المقرر أن يتم تشغيل المشروع بالكامل في الربع الأول من العام 2021، مبيحة أن المشروع يحتوي على مرفأين ومنشآت بحرية،

مملوكة لـ«إيفا فنادق» تبيع استثماراً بقيمة 12 مليون دولار

أعلنت شركة إيفا للفنادق والمنتجعات عن قيام شركة إيفا للخدمات العقارية - دبي، والمملوكة لها، بإتمام صفقة بيع استثمار بقيمة 3,6 ملايين دينار.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن الصفقة سينتج عنها

«مشرف» تعلن جميع ميزانياتها خلال شهر

توقعت شركة مشرف للتجارة العامة والمقاولات، وإعلانها جميع الميزانيات منذ 30 يونيو 2016 وحتى الربع الأول من العام الحالي قبل حلول تاريخ 31 يوليو المقبل، نظراً لقيامها بعمليات التدقيق والتصويرات التي تواجهها في جميع البيانات المالية لتلك الفترات. وبحسب بيان الشركة على موقع البورصة أمس، فإنها سوف تستمر بالتنسيق وإخطار هيئة أسواق المالية وبورصة الكويت بكل التفاصيل الخاصة بإعادة الهيكلة. وكانت

الشركة قد أعلنت في 24 أبريل السابق، أنه من المرجح الإعلان عن جميع الميزانيات بحلول منتصف شهر يونيو 2018. وسبق أن تم إيقاف التداول على سهم شركة مشرف للتجارة العامة والمقاولات، لأنها لم تقدم البيانات المالية منذ نحو عام، علاوة على أنها لم تسد رسم الاشتراك السنوي، كما أنها لم تعقد الجمعية العمومية السنوية. وغرمتها هيئة أسواق المال الكويتية 120 ألف دينار.

صدر حكم لصالح «الخليج» بالدعوى المرفوعة ضد «خباري» و«الدار»

أعلن بنك الخليج عن قيام محكمة الأمور المستعجلة في جلسة الثلاثاء الماضي، بإصدار حكمها القاضي بقبول إدخال شركة «خباري القابضة» خصماً بالدعوى المقامة من البنك وفي الموضوع برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ. وأوضح البنك في بيان على موقع البورصة أمس، أن الحكم قضى برسو مزاد عقار الفحيحيل وأصبح قابلاً للتنفيذ بنقل ملكية العقار باسم البنك لدى إدارة التسجيل العقاري. وأضاف أن محكمة الاستئناف سبق وحكمت في القضية مطلع إبريل الماضي، حيث جاء الحكم لصالح «بنك الخليج» بعدم جواز نظر الاستئنافات المقامة من شركتي «خباري القابضة» و«دارة العقارية»، طعناً على الحكم الصادر من

مريتجة بالسندات المغطاة، خطابات الأئتمان والضمانات، والتزامات مقدم الخدمة والمؤتمن، والالتزامات الأخرى المشابهة والتي تنشأ من قيام البنك بأداء وظائفه التشغيلية الأساسية. وبالنسبة للبنك الأهلي الكويتي، فإن «موديز» تعتقد أن متطلبات مخاطر الطرف المقابل هي ذات احتمالية تعثر أقل من ودائع البنك والدين التجاريين غير المضمون، حينما ينطبق ذلك،

«موديز» تصنف مخاطر لـ«الأهلي» عند «A1 وP-1»

مريتجة بالسندات المغطاة، خطابات الأئتمان والضمانات، والتزامات مقدم الخدمة والمؤتمن، والالتزامات الأخرى المشابهة والتي تنشأ من قيام البنك بأداء وظائفه التشغيلية الأساسية. وبالنسبة للبنك الأهلي الكويتي، فإن «موديز» تعتقد أن متطلبات مخاطر الطرف المقابل هي ذات احتمالية تعثر أقل من ودائع البنك والدين التجاريين غير المضمون، حينما ينطبق ذلك،

الطرف المقابل بشكل تقليدي بالمعاملات مع أطراف غير ذات صلة. وتتضمن متطلبات مخاطر الطرف المقابل، على سبيل المثال، الجزء غير المضمون من الذمم المدينة والتي تنشأ من معاملات المشتقات والجزء غير المضمون من الالتزامات تحت بند اتفاقيات البيع وإعادة الشراء. ولا تنطبق مخاطر الطرف المقابل على متطلبات التمويل أو أي متطلبات أخرى

أعلنت وكالة موديز لخدمات المستثمرين، عن تصنيفات مخاطر الطرف المقابل للبنك الأهلي الكويتي، وذلك عقب تحديث منهجية «موديز» لتصنيف البنوك بتاريخ 6 يونيو الجاري. وبحسب بيان البنك على موقع البورصة أمس، فقد صنفت «موديز» مخاطر المقابل بالنسبة للعملة المحلية والعملية الأجنبية على المدى البعيد عند الدرجة

عند الدرجة (P-1). وتمثل تصنيفات «موديز» مخاطر الطرف المقابل أراها عن قدرة الكيانات على الوفاء بالجزء غير المضمون من المطلوبات المالية للطرف المقابل - غير الدين - (مطلوبات مخاطر الطرف المقابل)، كما تعكس الخسائر المالية المتوقعة في حالة عدم الوفاء بتلك المطلوبات. وتتعلق متطلبات مخاطر

دعم خليجي يرفع الدينار البحريني ويخفض عائد السندات

الدينار البحريني يصد بقبوة بعد انخفاضه لأدنى مستوى في 17 عاماً

الصكوك السيادية ترتفع 0,3٪ وعقود تأمين السندات تراجعت 16 نقطة

الأميركي، بعد أن تعهدت السعودية والإمارات والكويت بتقديم دعم مالي للبحرين. وبلغ الدينار 0,378 للدولار أمس بعد انخفاض حاد يوم الثلاثاء إلى مستوى 0,382 وهو أدنى مستوى له في 17 عاماً، ليتحرك بعيداً عن سعر الصرف الرسمي المربوط بالدولار عند 0,376، في الوقت الذي باعت فيه صناديق تحوط السندات البحرينية وباعت الدينار في السوق الأجلة بسبب مخاوف من تنامي الدين العام للبلاد. كما ارتفعت صكوك البحرين، حيث زاد إصدار 2024 بمقدار 3,3 سنتات إلى 93,69 سنتاً بما يقارب 0,3٪ وفقاً لتريديب.

برنامج متكامل

وتقدم دول الخليج الثلاث دعماً غير تقليدي للبحرين بل برنامجاً متكاملاً لدعم الإصلاحات الاقتصادية في البحرين واستقرارها المالي بحسب ما أكده عضو مجلس الشورى البحريني، بسام البنمحمد في تصريحات

صحافية أمس. وكشف البنمحمد أن الدعم المالي للبحرين الذي تعهدت السعودية والإمارات والكويت بتقديمه سيشتمل على: - تقديم ضمانات للبنك الدولي لمصلحة البحرين. - دعم المشاريع التنموية والاقتصادية في البحرين لمدة 5 سنوات. - تمويل من صناديق التنمية لمشاريع إنمائية. - دعم الموازنة العامة. وشدد البنمحمد على أن الدعم الاقتصادي الشامل الذي سيعلن عنه قريباً، سيعطي دفعة قوية للاقتصاد البحريني للسير قدماً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته المنامة، غير أن نقص الموارد المالية حال دون تنفيذ هذه الإصلاحات، وترتكز هذه الإصلاحات، بحسب البنمحمد، على تنويع مصادر الدخل، وإعادة توجيه برامج الدعم للمستحقين، واعتماد مصادر تمويلية جديدة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.